

وان انكسر ظفره فتعلق باصبعه فقطعه فلا شئ عليه كما  
اذا قطع شجرة يابسة او حشيشا يابس في الحرم وفيه ايضا  
ومن شرط الحج ان يكون الطريق امنا وقال عبد الله  
التيمي ليس على اهل خراسان منذ كذا وكذا سنة وقال ابو  
القاسم الصغار البجلي لا يرى الحج فرضا منذ عشرين سنة والبا  
عندي دار من دور الحرب وقال ابو بكر لا اقول في زماننا  
ان الحج فرض قال ذلك في سنة ست وعشرين وثلاثماية  
وهذا امر زماننا قال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في  
الطريق السلامة فالج فرض وان كان الغالب خلاف ذلك  
فالفرض ساقط وفي الاحكام والاعتبار للغالب فان غلبت  
السلامة برا وجدا وجب في الاصح والافلا وهو مختار في  
الليث وعلمية الاعتماد وما افتى به ابو بكر من سقوط الحج  
عن اهل بغداد وقول ابي بكر الاسكافي لا اقول الحج فريضة  
في زماننا قاله سنة ست وعشرين وثلاثماية وقول  
التيمي ليس على اهل خراسان حج منذ كذا وكذا سنة فكان  
وقت غلبة النهب والخوف في الطريق ولذا سقطه بعضهم  
من يوم خرجت القرامطة وهم طائفة من الخوارج كانوا  
يستحلون قتل المسلمين واخذ اموالهم وكانوا يغلبون على

اماكن

اماكن ويتصدون للحجاج وقد هجموا في بعض السنين على  
الحجيج في نفس مكة وقتلوا خلقا من نفس الحرم واخذوا  
اموالهم ودخل كبيرهم الى المسجد الحرام وبه الحمد ان عافى  
منهم وقد سئل الكرخي عن الحج خوفا منهم فقال ما سلمت  
البادية من الافات اي لا تخلوا عنها لقلة الماء وشدة الحر  
وهيجان السعوم وهذا ايجاب منه رحمه الله تعالى ومجملاته  
راى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وراى الصغار  
عدمه فقال لا ارى الحج فرضا منذ عشرين سنة من حين  
خرجت القرامطة وما ذكر سببا لذلك وهو انه لا يتوصل الى  
الحج الا بارسائهم فتكون الطاعة سبب المعصية فيه نظرا  
انما كان من شانهم ما ذكرته ثم الاتم في مثله على الاخذ  
لا المعطى على ما عرف من تسميتهم الرشوة في كتاب القضا  
وكون المعصية منهم لا يترك الفرض لمعصية عاص والذي  
يظهر ان يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى اذا  
غلب الخوف على القلوب من الحاربيين لوقوع النهب والغلبة  
منهم مرارا وسعوا ان طائفة تغرصت للطريق ولها شوكة  
والناس يستضعفون انفسهم عنهم لا يجب واختلف في  
سقوط اذ لم يكن بد من ركوب البحر فقيل البحر ينجع الوجوب